

Distr.: General
19 September 2014
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٢٧١ المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أدلى رئيس مجلس الأمن، باسم المجلس، بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة فيما يتعلق بالعراق":

"يرحب مجلس الأمن بالحكومة العراقية التي تشكلت مؤخرا ويدعو المجتمع الدولي إلى دعم جهودها الرامية إلى تعزيز المزيد من المؤسسات الديمقراطية والحفاظ على الأمن ومكافحة الإرهاب وكفالة مستقبل آمن ومستقر ومزدهر لشعب العراق. ويعيد مجلس الأمن تأكيد دعمه لاستقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامة أراضيه ويعيد كذلك تأكيد مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

"ويشدد مجلس الأمن على ضرورة مشاركة جميع شرائح سكان العراق في العملية السياسية وانخراطها في الحوار السياسي. ويشعر مجلس الأمن بالتفاؤل إزاء التزام الحكومة العراقية بحل المسائل العالقة منذ فترة طويلة من خلال عملية سياسية تشمل جميع الأطراف المعنية وبما يتماشى مع الدستور العراقي، ويتطلع إلى وفائها بهذا الالتزام من خلال خطة عملها الوطنية الجديدة. ويشجع مجلس الأمن قادة العراق على التعجيل بتنفيذ تلك الخطة وتحقيق المصالحة الوطنية من أجل تلبية احتياجات مختلف الطوائف العراقية.

"ويحث مجلس الأمن أيضا الدول الأعضاء على العمل عن كثب مع حكومة العراق لتحديد أفضل السبل التي يمكن للمجتمع الدولي من خلالها المساعدة في تنفيذ الخطة العراقية الجديدة. ويؤكد مجلس الأمن من جديد دعمه الكامل لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في تقديم المشورة والمساعدة للشعب العراقي



الرجاء إعادة استعمال الورق

190914 190914 14-61338 (A)



والحكومة العراقية من أجل تعزيز المؤسسات الديمقراطية والنهوض بالحوار السياسي بين جميع الأطراف المعنية.

”ويدين مجلس الأمن بشدة الهجمات التي تشنها التنظيمات الإرهابية، ومنها التنظيم الإرهابي العامل تحت اسم ”الدولة الإسلامية في العراق والشام“ والجماعات المسلحة المرتبطة به، في كل من العراق وسوريا ولبنان، ويشدد على أن هذا الهجوم الواسع النطاق يشكل تهديدا كبيرا للمنطقة. ويعرب مجلس الأمن مرة أخرى عن استهجانه الشديد لما يرتكبه هذا التنظيم من أعمال قتل أو اختطاف أو اغتصاب أو تعذيب في حق عراقيين ورعايا دول أخرى، وكذلك لقيامه بتجنيد الأطفال واستخدامهم. ويشدد مجلس الأمن على وجوب محاسبة مرتكبي انتهاكات القانون الإنساني الدولي أو خروقات حقوق الإنسان أو تجاوزاتها في العراق، أو المسؤولين عن ذلك بطرق أخرى، مشيرا إلى أن بعض تلك الأعمال قد تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. ويشدد مجلس الأمن على ضرورة محاسبة المسؤولين عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي تلك أو عن خروقات حقوق الإنسان أو تجاوزاتها تلك، ويدعو حكومة العراق والمجتمع الدولي إلى العمل من أجل ضمان تقديم جميع الجناة إلى العدالة.

”ويرحب مجلس الأمن بالجهود التي تبذلها الحكومة العراقية، بالتعاون مع السلطات المحلية والإقليمية، لمكافحة التهديد الإرهابي الذي يواجه جميع العراقيين، بما في ذلك أفراد الأقليات العرقية والدينية في البلد، ولا سيما اليزيديون والمسيحيون، والنساء من جميع الطوائف اللائي يستهدفهن بوجه خاص تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد وجوب أن تحترم جميع الأطراف، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات المسلحة المرتبطة به والمليشيات الأخرى، حقوق الإنسان الخاصة بالشعب العراقي وأن تنقيد بجميع ما يسري عليها من التزامات بموجب القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الالتزامات التي تكفل حماية السكان المدنيين، والتي يجب أن تنقيد بها أيضا القوات العراقية الرسمية والدول الأعضاء التي تقدم لها المساعدة.

”ويقر مجلس الأمن أيضا بالخطوات التي أُخذت لتلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة للنازحين بسبب النزاع الدائر. ويدعو مجلس الأمن جميع الأطراف

إلى تكثيف هذه الجهود، ويحث جميع الدول الأعضاء على مواصلة تمويل النداءات الإنسانية الصادرة عن الأمم المتحدة.

”ويحث مجلس الأمن المجتمع الدولي، وفقا للقانون الدولي، على مواصلة تعزيز وتوسيع نطاق الدعم المقدم لحكومة العراق في مكافحتها لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات المسلحة المرتبطة به. ويرحب مجلس الأمن بانعقاد ”المؤتمر الدولي المعني بالسلام والأمن في العراق“ في باريس في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وباجتماع مجلس الأمن على مستوى القمة في إطار التصدي للتهديد العالمي الذي يشكله المقاتلون الإرهابيون الأجانب، المقرر عقده في ٢٤ أيلول/سبتمبر.

”ويشدد مجلس الأمن على أنه لا يمكن دحر الإرهاب إلا باتباع نهج يتسم بالمشاورة والشمول يقوم على مشاركة جميع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية وتعاونها بفعالية في منع التهديدات الإرهابية وإضعافها وعزلها وشل حركتها.

”ويكرر مجلس الأمن تأكيد الحاجة الملحة لوقف أي تجارة مباشرة أو غير مباشرة في النفط العراقي مع تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وذلك بهدف وضع حد لتمويل الإرهاب.

”ويدعم مجلس الأمن زيادة اندماج العراق في المنطقة وفي المجتمع الدولي على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والدبلوماسية، ويدعو دول المنطقة إلى العمل بمزيد من الهمة لتسهيل هذه العملية. ويسلم مجلس الأمن بأن الحالة القائمة حاليا في العراق تختلف كثيرا عن الحالة التي كانت قائمة وقت اتخاذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠)، ويسلم كذلك بأهمية استعادة العراق المكانة الدولية التي كان يتبوأها قبل اتخاذ القرار ٦٦١ (١٩٩٠).

”ويكرر مجلس الأمن التأكيد على أنه لا يمكن لأي عمل إرهابي أن يعكس المسار المؤدي إلى السلام والديمقراطية وإعادة الإعمار في العراق، وهو المسار الذي يحظى بدعم الشعب العراقي والحكومة العراقية والمجتمع الدولي“.